مقال صحفي

حوار وطني "متابعة نتائج الاجتماع الوزاري الرابع للاتحاد من اجل المتوسط حول حقوق النساء"

27 نيسان 2018، فندق الريفييرا، لبنان

تم عقد حوار وطني لمتابعة نتائج الإجتماع الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط حول حقوق النساء تحت رعاية معالي وزير الدولة لشؤون المرأة جان أوغاسبيان وبدعم من الإتحاد الأوروبي في 27 نيسان 2018 في فندق الريفييرا في لبنان. بتنظيم من قبل المبادرة النسوية الأورومتوسطية، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، جمعية نجدة بالشراكة مع وزارة الدولة لشؤون المرأة. جمع الحوار الوطني ممثلات وممثلين عن منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وأصحاب المصلحة المحليين وقاموا بمناقشة الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط (القاهرة ، 2017/11/27) والتوصيات الصادرة عن مؤتمر منظمات المجتمع المدني لحقوق النساء في المنطقة الأورومتوسطية الذي قامت المبادرة النسوية الأورومتوسطية بتنظيمه بدعم من الإتحاد الأوروبي في الفترة ما بين 22 و 23 تشرين الثاني 2017 في القاهرة. خلال الحوار الوطني تم مناقشة آليات متابعة تنفيذ الالتزامات الوزارية كجزء من العملية الإقليمية لمتابعة الإعلان الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط.

شدد معالي السيد جان أوغاسابيان ، وزير الدولة لشؤون المرأة ، على أنه "لا يمكن تحقيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي دون المشاركة الكاملة لجميع أفراد المجتمع. من المهم أن تشارك النساء والرجال على حد سواء في المناقشات وصنع السياسات وتنفيذ التدابير لضمان المشاركة الفعالة للنساء من أجل المساواة ". وأكد الوزير كذلك على المسؤولية التي يجب على الرجال تحملها في إزالة الحواجز وتغيير المواقف الأبوية وتمهيد الطريق للمساواة الكاملة بين النساء والرجال. وأعرب عن توقعه بأن يساهم هذا الحوار في عملية تحويل التوصيات إلى إجراءات عملية خلال الحوار الوطني بين منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة والذي سيتم عقده في 23 ايار المقبل. وأصّر معالي السيد أوغاسابيان على أن الأولوية تتمثل في "اتخاذ خطوات ملموسة نحو إنهاء العنف ضد المرأة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة".

وشدد السيد راين نييلاند ، ممثل بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان، على أهمية الحوار الوطني في تبادل الخبرات والأفكار ، وضمان ترجمة جميع التوصيات والإعلانات إلى إجراءات ملموسة لتعزيز مكانة النساء ودورهن في المنطقة ، لا سيما في لبنان. وشدد على أن: "المساواة المبنية على النوع الإجتماعي هي مبدأ وهدف ومهمة الإتحاد الأوروبي في لبنان. وإن تعزيز القيادة النسائية وتعزيز مشاركة النساء اقتصادياً يمثلان أولوية مطلقة بالنسبة لنا" .

ذكّرت السيدة رولا زعيتر، المبادرة النسوية الأورومتوسطية بالمراحل الرئيسية التي مرت بها عملية تطوير المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الإجتماعي استعدادًا للإجتماع الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط وشددت على أهمية دور منظمات حقوق المرأة في قيادة الحوار مع صانعي القرار وأصحاب المصلحة من أجل دعم تطوير وتنفيذ السياسات من خلال آليات ومؤشرات محددة.

قامت المتحدثات في الجلسة الأولى بتقديم إعلان مؤتمر الإتحاد من أجل المتوسط الرابع حول تعزيز دور المرأة في المجتمع وإعلان مؤتمر منظمات المجتمع المدني لحقوق النساء في المنطقة الأورومتوسطية. حيث قدمت السيدة ليلى العلي، الرئيسة المشاركة في المبادرة النسوية الأورومتوسطية ، إعلان مؤتمر المجتمع المدني الذي يركز على توصيات السياسة الخمس وآليات تنفيذ المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في المنطقة ، في حين قامت السيدة حياة مرشاد، مؤسسة منظمة Fe-male بالتعريف بمجالات الإعلان الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع وتحدثت عن توصيات التنفيذ.

خلال الجلسة الثانية، تم مناقشة آليات تنفيذ المساواة المبنية على النوع الإجتماعي من خلال العملية الوزارية. حيث قدمت المحامية السيدة بريجيت شلبيان ، المديرة المؤسسة لمنظمة عدل بلا حدود (JWF) ، بعض الأفكار حول آليات المتابعة على المستوى الوطني والمؤسسي والتي يمكن أن تساهم في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين حقوق المرأة في المجالات ذات الأولوية. وشدد المشاركات والمشاركون في الحوار الوطني على أنه يجب إعطاء الأولوية لنهج شمولي متكامل من أجل ضمان تنفيذ خطط وسياسات وإجراءات مستدامة لتحقيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. وشددوا على أهمية تعزيز الصلة بين جميع الاتفاقيات والتدابير الدولية والقانونية لحقوق المرأة ، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وقرار مجلس الأمن 1325 ، وأهداف التنمية المستدامة في إطار مشترك. وأكد المشاركون على ضرورة إعادة تأكيد الالتزامات القانونية والمؤسسية الدولية والإقليمية من جانب لبنان لضمان الاعتراف بحقوق المرأة وتنفيذها بالتشاور والمشاركة مع وكالات وجمعيات وخبراء حقوق المرأة. ودعت بعض التوصيات إلى تشكيل هيئة دائمة للتنسيق والتشاور بشأن منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة والمؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة من أجل دعم ومتابعة استراتيجيات وسياسات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. كما ركزوا على أهمية التقرير الوطني السنوي عن تنفيذ الإعلان الوزاري بمشاركة منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك ، تم التأكيد على ضرورة وجود قاعدة بيانات مشتركة من الهيئات الوطنية والوزارات ومراكز الخدمات المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات للكشف عن أوضاع النساء. كما تم التوصية بدعم إنشاء هيئات حكومية معنية بحقوق المرأة ، فضلا عن إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات كهيئة مراقبة لضمان وجود تعاون شامل بشأن المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. ووافق المشاركون على تقديم توصياتهم إلى أصحاب المصلحة الوطنيين والوزارات المعنية خلال الحوار الوطني الذي سيتم عقده في 23 ايار المقبل.